

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

د.فارس سعود فارس القاضي

جامعة جرش الاهلية

ملخص البحث:

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات في معظم دول العالم، ترجع هذه الانهيارات في معظمها إلى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وذلك على خلاف الحقيقة، وقد نتج عن هذه الإنهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وإنصراف المستثمرين عنها وكذلك إفتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة إفتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، وبذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الإقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعد إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها آلا وهو جودتها.

المقدمة:

لا توجد مؤسسة من المؤسسات لا تعتمد على نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لاستخدامه كأداة لتوفير المعلومات، ولذلك تعد نظم المعلومات المحاسبية أحد المجالات الهامة، التي ينبغي على المحاسب الامام بها نظراً لنموها المتسارع والمتبدل وعلى اعتبار ان المحاسبة أداة رئيسية من الأدوات التي تعتمد عليها ادارة المؤسسات في اتخاذ القرارات لأغراض التخطيط والرقابة، وتظهر بالتالي ضرورة نظم المعلومات المحاسبية نظراً لتعدد العمليات الاقتصادية، واتساع حجمها والتغير المستمر في المؤسسة، وتعدد احتياجات الادارة فيها للمعلومات، ولنظم المعلومات المتعددة و خاصة منها نظم المعلومات المحاسبية باعتبار الحاسب مستخدم لتكنولوجيا المعلومات، ومدير لنظم المعلومات المحاسبية ومصمم للنظم الادارية، ومقيم لها.

لقد اصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance " " من الموضوعات الهامة وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات في معظم دول العالم، وترجع هذه الانهيارات في معظمها الى الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة الى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وذلك على خلاف الحقيقة.

وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، وبذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها آلا وهو جودتها.

ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ولذا جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل مفهوم واهمية ومحددات ومزايا واهداف الحوكمة وتأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

مشكلة البحث:

يعزو الباحثون معظم أسباب تعثر الشركات المساهمة العامة إلى غياب نظم الحاكمية المؤسسية المطبقة فيها، ولعل من أهم الركائز التي تقوم عليها هذه النظم توفير أدوات الرقابة والتدقيق القادرة على الحد من مشاكل الغش والاحتيال، الذي تمارسه الإدارات التنفيذية ومجالس الإدارة في تلك الشركات، وذلك بالإضافة إلى توفير نظم فاعلة للتقارير المالية والإدارية تتسم بالشفافية والإفصاح مما يمكن المساهمين وأصحاب المصالح من الحصول على المعلومات المناسبة لإتخاذ القرار. من هنا يصبح للنظم المحاسبية المطبقة في الشركات المساهمة العامة وللمعايير المحاسبية التي تحكم إعداد وتدقيق البيانات المالية الصادرة عنها، أهمية قصوى في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية فيها.

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في البحث في الأسئلة التالية:

- 1- هل للنظام المحاسبي المالي دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية؟
- 2- هل للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية؟

أهداف البحث:

1. التعرف على إيجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها.
2. صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.
3. محاولة التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على سوق الاوراق المالية من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات وتأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية الاردنية والتي ستنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الاوراق المالية الاردنية.

فرضيات البحث:

بناءً على الاسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة تقوم الدراسة على الفرضيات الرئيسية والفرعية التالية:

الفرضيات الرئيسية:

الفرضية الأولى:

H_{01} : ليس للنظام المحاسبي المالي دوراً هاماً في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

الفرضية الثانية:

H_{02} : ليس للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دوراً هاماً في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى (H_{01}): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية تعزى إلى العوامل الأربعة (المؤهل العلمي، عامل التخصص، عامل الخبرة، طبيعة العمل) في آراء عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية عند مستوى دلالة اقل من او يساوي (0.05).

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

الفرضية الثانية (H_0): لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية تعزى إلى العوامل الأربعة (المؤهل العلمي ، عامل التخصص، عامل الخبرة، طبيعة العمل) في آراء عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية عند مستوى دلالة اقل من او يساوي (0.05).

الدراسات السابقة:

(موقع انترنت: eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp.content/uploads/2011/04/42.doc)

1. دراسة (OECD.2000)

وهي دراسة صادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية التابعة للأمم المتحدة، وقد حددت فيها خمسة مبادئ للتحكم المؤسسي:

أ. الحفاظ على حقوق حملة الأسهم وتحقيق التكافؤ والمساواة في التعامل معهم.

ب. الأمانة والسلوك المهني.

ج. الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح.

د. الحرص على الإفصاح والشفافية.

هـ. توضيح صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

2 دراسة (Rezaee.2003)

وهي ندوة الطاولة المستديرة للمدراء التنفيذيين لشركات الأعمال الأمريكية وقد اقترحت ستة مبادئ إرشادية للحوكمة المؤسسية وهي:

أ. يقوم مجلس الإدارة باختيار المدير التنفيذي للشركة (CEO) ويتولى مراقبة أنشطته والأنشطة التنفيذية للإدارة التنفيذية العليا.

ب. الإدارة هي المسؤولة عن تنفيذ العمليات التشغيلية للشركة بطرق أخلاقية فعالة بهدف خلق القيمة للمساهمين.

ج. تقع مسؤولية التعامل مع الموظفين بعدالة ومساواة على عاتق الشركة.

د. الإدارة هي المسؤولة عن تحضير البيانات المالية تحت إشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بحيث تعرض بعدالة المركز المالي للشركة في تاريخ معين ونتائج عملياتها عن فترة محددة .

هـ. يرتبط مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق بمؤسسة تدقيق مستقلة للقيام بأداء أعمال تدقيق البيانات المالية للشركة.

و. يجب أن تحافظ مؤسسة التدقيق على استقلالها الحقيقي والظاهري وتدير أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق المقبولة قبولاً

عاماً، وتقوم بتبليغ مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق، عن أي أهتمامات تتعلق بجودة ونزاهة عملية الإبلاغ المالي.

Rezaee, Z. Kingsley ,O.O and Mimmier, G.(2003), Improving Corporate Governance: The Role of Audit)

(Committee Disclosures, Managerial Auditing Journal. Vo1.18 Issue 6/7, pp: 530-537

(موقع انترنت: المرجع السابق)

3. دراسة (حنفر 2003)

بعنوان "أثر تعليمات البنك المركزي على التزام البنوك الأردنية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي رقم (30)"، أدى ظهور التحكم المؤسسي إلى زيادة الدور الذي تمارسه البنوك المركزية في رقابتها على المؤسسات الإقتصادية ومحاولة هذا البحث إلقاء الضوء على مدى النجاح الذي حققه البنك المركزي الأردني في تعزيز التحكم المؤسسي من خلال

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

التعليمات التي يصدرها والتي يسعى من خلالها إلى تحقيق الشفافية في الالتزام بمتطلبات الإفصاح وبما ينسجم مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (30)، وقد تبين أن تعليمات البنك المركزي تتوافق مع متطلبات المعيار في جوانب أكثر من الجوانب الأخرى، وقد أوصى البحث بضرورة استمرار البنك المركزي في تطوير تعليماته المتعلقة بالإفصاح لتكون أكثر تطابقاً مع متطلبات المعيار، ومتابعة البنك المركزي لكل المخالفات التي تقوم البنوك بارتكابها بخصوص الإفصاح وتطبيق العقوبات عليها. (حنفر، مؤيد راضي 2003 موقع انترنت: المرجع السابق)

4. دراسة (خوري، 2003)

هي بعنوان "أين يقف الأردن من التحكم المؤسسي.....؟" يعتقد الباحث أن التحكم المؤسسي يستند على عناصر هامة تشكل إطاره العام، وأن توفر هذه العناصر يعزز من جودة التحكم المؤسسي ويزيد من فعاليته وهي متوفرة في بيئة الأعمال الأردنية برأيه وهي:

- الإطار التشريعي والرقابة الحكومية، والنظام المصرفي وسوق رأس المال والإفصاح والمعايير المحاسبية والشفافية في عمليتنا التخصصية والإشراف الفعلي لمجالس الإدارة والمحافظة على حقوق الملكية وحماية حقوق الأقلية.
إلا أن الباحث يعود فيقول: " لا ريب أن هنالك مجالات لتحسين وتقوية معايير التحكم المؤسسي في الأردن وإحكام تطبيقه وسد الثغرات فيه". (سابا، نعيم 2003 موقع انترنت: المرجع السابق)

5. دراسة (مطر ونور 2007)

مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية وهي دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، اشتملت الدراسة على دراسة ميدانية لعينة من الشركات في القطاعين المذكورين، وقد كشفت الدراسة عن نتائج من أهمها أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة في القطاعين يتراوح بين قوي وضعيف جداً، وأن جوانب الخلل في تطبيق النظام تترسخ بشكل رئيسي في عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة، وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجالس الإدارة. (الواكد، ماهر 2007 موقع انترنت: المرجع السابق).

الجانب النظري:

المقدمة:

أن ما يحصل من أزمات وفوضىات مالية في المؤسسات الاقتصادية عامة يثير الشبهات وبلغني مصداقية القوائم المالية المدققين لها، والنظام المحاسبي بأكمله، وبالتالي أتضح أن هناك علاقة أساسية بين نظم المعلومات المحاسبية القائمة والمعلومات التي تحتويها، والتي تستخدم من قبل المؤسسات في إتخاذ القرارات.

تعريف مفهوم وأهمية وأهداف حوكمة الشركات

أدى مفهوم الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، وظهور العولمة وتحرير الأسواق المالية إلى تحقيق الشركات أرباحاً عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وفرص عمل في الدول التي تعمل بها هذه الشركات وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سليمة لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية.

(موقع انترنت: www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/916.doc)

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

مفهوم الحوكمة:

هي من أهم واشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدین الأخيرین وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لإرتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والبيئية.

وتجدر الإشارة إلى إنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة، بل يوجد عدة تعريفات ومفاهيم وذلك حسب اهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين والمحللين وغيرهم والتي سنذكر بعضها. (أ.د حسين احمد دحدوح 2007 موقع انترنت: المرجع السابق)

1- مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والاجراءات هدفها تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء.

2- عبارة عن مجموعة من الحوافز التي تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين.

3- عبارة عن نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية.

4- يسمح للمساهمين بتعيين مجلس إدارة للشركة من اجل إدارتها.

5- هي عبارة عن عدد من القواعد والتعليمات والحوافز والمراقبة هدفها خدمة المساهمين.

6- عبارة عن مجموعة من النظم والقرارات والسياسات التي تتبعها الشركة من اجل تحقيق الجودة والتميز في اختيار الأساليب الفعالة والقادرة على تحقيق اهداف الشركة.

7- هي عبارة عن ادارة ومراقبة موارد الشركة في الجانب المالي والإداري.

8- تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والتزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة.

9- هي عبارة عن نظام معين يمكن بموجبه أن تُدار وتراقب عمل الشركة من اجل تعزيز وتطوير مبدأ الإفصاح والشفافية والمساءلة بهدف تحقيق تعظيم حجم أرباح الشركة.

10- هي عبارة عن التشريعات الحوكمية التي يتعامل معها المساهمون، أي ما يقوم به المشرع لضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات الواجب تطبيقها.

11- ينظر بعضهم للحوكمة من منظور قانوني لتنظيم أشكال وأنواع التعامل بين أطراف الشركة مع بعضها البعض، وينظر آخرون للحوكمة من زاوية اقتصادية لتحقيق الأرباح، وهناك من ينظر لها من ناحية أخلاقية في طبيعة وشكل أطراف العلاقة المختلفة داخل الشركة.

مكونات الحوكمة:

تتضمن الحوكمة ثلاثة ميادين رئيسية هي: (إمن عودة المعاني، ص 220 إلى 222)

1. الحكومة: هيء الحكومة البيئية السياسية والقانونية المناسبة، فهي معينة بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء، وهي المعنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق، والاهتمام بالخدمات العامة التي لا يُقبل عليها القطاع الخاص فتعمل على هئية البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.

2. القطاع الخاص: أخذت عدد من الدول يعتمد على مؤسسات المجتمع الخاصة لمواجهة متطلبات الأفراد نتيجة التحولات العالمية كالعولمة وفتح الأسواق، وأصبحت الدول تدرك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع سوية المعيشة للمواطنين، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.

3. مؤسسات المجتمع المدني: يشكل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي، حيث يعمل الناس مع بعضهم البعض لتحقيق غايات مشتركة وعامة تعتبر أساسية للحكومة، فمؤسسات المجتمع المدني كالصحافة، والاتحادات، والجمعيات، والنقابات، والأحزاب، والمؤسسات التطوعية غير الحكومية التي لا تسعى لتحقيق الربح، كلها تكمل دور الحكومة في تحقيق "التنمية المستدامة"، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص، وتعمل هذه المؤسسات على اشتراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية وتنظيمهم في جماعات ذات تأثير قوي في السياسات العامة، مما يساعد على تحقيق إدارة هي أكثر عقلانية من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة.

محددات الحوكمة في الشركات:

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين:

(محمد حسن يوسف، موقع انترنت: www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/916.doc)

أ) المحددات الخارجية:

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة وتشمل هذه المجموعة:

1- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والاجراءات لسوق العمل والشركات.

2- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الإفلاس.

3- كفاءة وجود القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.

4- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.

5- وجود مؤسسات خاصة بالمهنة الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

ب) المحددات الداخلية:

هذه المحددات تشمل:

1- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.

2- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة وجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من اجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

3- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.

4- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

5- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.

6- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

7- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح وخلق فرص العمل.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

معايير الحوكمة:

لقد حرصت العديد من المؤسسات على وضع معايير محددة لتطبيق الحوكمة، وفي هذا المبحث سيتم استعراض بعض معايير الحوكمة وذلك من خلال منظور وجهة النظر لهذه المؤسسات على النحو التالي: (عبد الحافظ الصادي، موقع انترنت: www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/916.doc)

أ) معايير منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية

حددت منظمة التعاون الاقتصادية خمسة معايير في عام 1999 ثم أصدرت تعديلا لها عام 2004 وهذه المعايير هي:

1. وجود اطراف فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية وفعالية الأسواق، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية.

2. حفظ حقوق جميع المساهمين مثل:

-نقل ملكية الأسهم.

-الحق في اختيار مجلس الإدارة.

-الحصول على عوائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية.

-حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة.

-حق التصويت.

3. المساواة بين جميع المساهمين، أي المساواة بين حملة الأسهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب من حيث التصويت في الجمعية العامة بالإضافة إلى حقهم في الإطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بالمعاملات.

4. إيجاد آلية قانونية تسمح للمساهمين مشاركتهم في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بذلك أصحاب البنوك والعاملية وحملة السندات والعملاء.

5. تطبيق الإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة أعمال الشركة بما في ذلك الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.

ب) معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية واهم هذه التعليمات هي:

1. وضع موثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه المؤسسات.

2. وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.

3. تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.

4. إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.

5. إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.

6. إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا).

7. تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين او الموظفين سواء كانت حوافز مادية او ترقيات إدارية.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

(ج) معايير مؤسسة التمويل الدولية:

في عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات وأهم هذه الأسس هي:

1. يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة.
2. إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد.
3. إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محلياً.
4. القيادة الجيدة.

حوكمة الشركات مزايا:

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيراً من الأهداف من أهمها: (ابراهيم العسيري، موقع انترنت:

(www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/916.doc)

1. تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.
2. إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
3. تنمية الإستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
4. العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
5. العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
6. فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية.
7. العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
8. توفير فرص عمل جديدة.
9. جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
10. الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
11. تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

12. العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة.

13. زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.

اهداف حوكمة الشركات: (موقع انترنت: المرجع السابق)

1. العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره.
2. العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين.
3. تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والإقتصادية بين المتعاملين مع الشركات.
4. الجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

عناصر الحوكمة:

تتسم الحوكمة الجيدة بعدد من العناصر من أبرزها ما يلي: (ابن عودة المعاني، ص 224 إلى 227)

1. خدماتية: تهتم بضمان تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وبخاصة لذوي الدخل المتدنية وفئات الإحتياجات الخاصة، والاحياء الفقيرة في المجتمع.
2. المشاركة: حق المواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات، إما بشكل مباشر أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وحقهم في حرية الحديث وحرية التجمع.
3. الإستمرارية: إمكانية إدامة نشاطات الحوكمة وإدامة التنمية الشمولية على المدى البعيد مما يساهم في تقليص حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية.
4. الشرعية: تعزيز سلطة حكم القانون بحيث تكون القرارات المتخذة مقبولة لدى العامة.
5. الشفافية: حرية تدفق المعلومات بشكل شفاف لتكون في متناول المعنيين بها، وتمكينهم من فهم ومتابعة العمليات في تلك المؤسسات.
6. العدالة والمساواة: توفر الفرص أمام الجميع وبخاصة الفقراء وفئات المجتمع الأقل حظاً لتوفير الرفاهية لهم.
7. المساءلة: بحيث يكون متخذو القرارات في القطاعات المختلفة مسؤولين أمام الجمهور أو من يمثلهم عن تلك القرارات.
8. القدرة على تطوير الموارد والأساليب اللازمة لنجاح الحوكمة واستخدامها بكفاءة تضمن إدامتها.
9. تعزيز سلطة القانون: بحيث تكون القوانين والإنظمة عادلة وتنفذ بتزاهة وتجرد سيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان.
10. الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد: أي حسن استغلال المؤسسات للموارد البشرية والمادية من قبل المؤسسات لتلبية الإحتياجات المحددة.
11. التمكين: تعزيز جميع الأطراف المكونة للحوكمة لمتابعة الأهداف المشروعة قدر ممكن من النجاح والرخاء للجميع.
12. القدرة على تحديد المشاكل التي تواجه المواطنين وتبني حلولها.
13. اللامركزية: بحيث يتم تركيز الإدارة العليا على الإشراف والمتابعة وترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى.

أن الهدف الرئيس من النظام المحاسبي اساساً هو انتاج تقارير دقيقة، وذلك في الوقت الملائم، بما يساعد متخذي القرارات المحتملين على اتخاذ قرارات رشيدة، ويتطلب ذلك وجود معايير معينة تحكم كمية ونوع المعلومات، التي تتضمنها التقارير المحاسبية بالإضافة إلى معايير تحكم تشغيل النظام وفرض الرقابة على العمليات التي يتضمنها.

وبما أن المحاسبة تعد نظاماً للمعلومات في شكلها الخام، فإن نظم المعلومات المحاسبية تعد أيضاً بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسة، مما يمكنهم من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمؤسستهم حيث أن نظم المعلومات المحاسبية تعكس الواقع الاقتصادي، فهي وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المالية بشكل ملائم.

وتعد نظم المعلومات المحاسبية من أقدم نظم المعلومات، فهي النظام الرئيس بصفتها مصدر المعلومات الاقتصادية، وهي لا تقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية وغير المالية، بل تتعدى ذلك إلى ما يساعد في صنع القرارات وبالتالي أصبحت نظم المعلومات المحاسبية تقدم معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المالية منها: (أحمد جمعة، موقع انترنت: مرجع سابق)

- قياس كثير من البيانات بوحدات غير نقدية.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

- تقدم بالكميات وحسب خطة الإنتاج ومناطق البيع... الخ.
 - زيادة التأكيد على المعلومات الخارجية لإغراض التخطيط
 - اعداد تقارير داخلية وخارجية جديدة وبمفاهيم ملائمة للمؤسسات المختلفة.
 - التعديل في التقارير المقدمة للإدارة في ظل التضخم.
 - تنظيم تقارير افضل عن الموارد البشرية.
 - استخدام نماذج رياضية للتنبؤ والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
 - تقديم بيانات ومعلومات كمية ومالية بدقة وجودة مناسبة في الوقت الملائم.
- وتشمل البيانات المالية كافة الأحداث الرئيسية مثل الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة المؤسسة لنشاطها الإقتصادي، والأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة واهتلاكها ومجالات التنازل عنها(البيع او التبديل) والأحداث الإيرادية المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات التجارية(أرباح النشاط التجاري) في حين تتعلق البيانات غير المالية بكافة الأحداث الإقتصادية، التي تحدث في المؤسسة ولا يتبعها أثر مالي وهي بيانات كمية وغير كمية.

الجانب التحليلي :

إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في محاولة إبراز دور النظم المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة، وتكونت الأداة من (12) فقرة، وتم توزيع أداة الدراسة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وهم أعضاء مجالس إدارة الشركات والمدققون الخارجيون، المساهمون، والمستثمرون أو المقرضون، ومن ثم إجراءات تصحيح الأداة وإدخال البيانات إلى الحاسوب وتم إجراء التحليل الإحصائي المناسب لإختبار فرضيات الدراسة.

وسيتناول الباحث في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء الدراسة حيث يبين: تحليل الدراسة، مصادر الحصول على المعلومات، مجتمع الدراسة وعينتها، متغيرات الدراسة ونموذجها، مراحل تطوير المقياس، الأساليب الإحصائية المستخدمة في إيجاد العلاقة بين محاور الدراسة ومحددات الدراسة.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحث في الدراسة المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائجه الذي يهدف إلى إبراز دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي.

مصادر الحصول على البيانات:

تم الاعتماد في الحصول على المعلومات اللازمة المتعلقة بالدراسة بأساليب مختلفة، حيث:

1- تم تحديد الاطار النظري للدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات والتقارير والدراسات الجامعية ذات الصلة بالموضوع.

2- الاستبانة، وهي أداة القياس الرئيسية والمعول عليها في هذه الدراسة لجمع البيانات، وقد صممت لتغطي محاور عدة ووجهت إلى أفراد عينة الدراسة.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

مجتمع الدراسة وعينتها:

تتألف الدراسة من جزأين، جزء نظري غطى الباحث به المناهج والمبادئ والمزايا والاهداف التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة، وجزء ميداني يتمثل في دراسة ميدانية على جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمات، حاول الباحث من خلالها استكشاف طبيعة الدور الذي تقوم به النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في تلك الشركات.

شملت عينة الدراسة أربعة أطراف ممن هم على صلة بالحوكمة المؤسسية هم:

1- أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

2- المساهمون في تلك الشركات.

3- أصحاب المصالح ممثلين لفئتين منهم، المستثمرين والمقرضين.

4- المدققون الخارجيون.

وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (100) فرد، تم توزيع (100) استبانة عليهم، حيث تم استرداد (88) لكن الباحث اضطر إلى استبعاد (8) منها بسبب عدم تحديد طبيعة عمل المستجيب فيها. والجدول التالي رقم (1) يوضع توزيع عينة الدراسة حسب الفئات المشمولة بالدراسة.

جدول(1) توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئات المشمولة بالدراسة

الفئة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة
اعضاء مجلس الإدارة	28	26
المساهمون (تمثلهم مكاتب الوساطة)	25	17
اصحاب المصالح	25	21
المدققون الخارجيون	25	16
غير محدد	0	(8) تم استثنائها
المجموع	100	88

أداة الدراسة(الاستبانة):

تم جمع المعلومات اللازمة للإجابة على اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تمثلت في استبانة تضمنت جزئين، تغطي المتغيرات الرئيسية أي الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة المؤسسية.

المحور الأول: ويتمثل في دور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور خمس فقرات من (1-5).

المحور الثاني: يتمثل في دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في الشركة المساهمة العامة، وقد شمل السؤال المرتبط بهذا المحور خمي فقرات من (6-10).

وقد طلب من أفراد عينة الدراسة الإجابة على الاسئلة المطروحة في الاستبانة، وفقاً لمقياس (ليكرت) خماسي الدرجات، وهي كما يلي حسب أوزانها النسبية في تحديد الأهمية النسبية لدور كل متغير من المتغيرات الرئيسية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

5	وزنه النسبي	هام جداً
4	وزنه النسبي	هام
3	وزنه النسبي	متوسط الأهمية
2	وزنه النسبي	غير هام
1	وزنه النسبي	عدم الأهمية

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها وصولاً لاختبار الفرضيات المبنية على تلك الأسئلة، قسم الباحث هذا الفصل إلى جزأين رئيسيين، الجزء الأول: خصص لتحليل البيانات المستخلصة من أداة الدراسة بقصد استخلاص النتائج، في حين خصص الجزء الثاني: لاختبار الفرضيات.

أولاً: تحليل بيانات الدراسة:

يشمل هذا الجزء على ما يلي:

1- اختبار مصداقية أداة الدراسة واستكشاف مدى ملائمة إستجابات فقراتها لشروط التوزيع الطبيعي.

2- تحليل المعلومات الخاصة بالعوامل الديموغرافية لعينة الدراسة.

3- تقييم الوزن النسبي (الأهمية النسبية) لدور كل متغير من المتغيرات الرئيسية الأربع في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أ. اختبار مصداقية أداة الدراسة واستكشاف مدى ملائمة فقراتها لشروط التوزيع الطبيعي

تم إخضاع فقرات استبانة الدراسة لاختبار كرونباخ ألفا فكانت قيمة (ألفا) لهذا الاختبار (0.8644)، ووفقاً ل (Sekaran, 2002) تتمتع أداة الدراسة بمصداقية عالية نسبياً،

ويخضع تلك الفقرات لاختبار (Kolmogrov – smirnov) كشف الاختبار عن إجابات عينة الدراسة لم توزع توزيعاً طبيعياً.

ب. تحليل المعلومات الخاصة بالعوامل الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعوامل الديموغرافية

نسب مئوية	عدد التكرارات	العوامل الديموغرافية
		1. المؤهل العلمي
62.5	55	بكالوريوس
20.5	18	ماجستير
8	7	دكتوراه
6.8	6	اخرى
2.2	2	غير محدد
%100	88	
		2. التخصص العلمي
38.6	34	محاسبة

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

30.7	27	ادارة اعمال
11.4	10	اقتصاد
10.2	9	علوم مالية ومصرفية
8	7	أخرى
1.1	1	غير محدد
%100	88	
3. سنوات الخبرة		
28.4	25	اقل من 10 سنوات
48.9	43	10-20
21.6	19	اكثر من 20
1.1	1	غير محدد
%100	88	المجموع
4. طبيعة العمل		
29.5	26	عضو مجلس إدارة
19.4	17	مدقق خارجي
25	22	مساهم
21.6	19	مستثمر
4.5	4	غير محدد
%100	88	المجموع

تكشف بيانات الجدول رقم (2) حول تشكيلة عينة الدراسة من زاوية المؤهل العلمي ، ونوع التخصص، وعدد سنوات الخبرة وطبيعة العمل ما يلي:

- أن ما يعادل (97%) منهم يحملون شهادة جامعية، (32%) منهم من حملة الماجستير والدكتوراه.
- أن ما يقارب (95%) منهم من أقسام المحاسبة ، وإدارة الأعمال ، والإقتصاد، والعلوم المالية والمصرفية.
- كما أن الغالبية العظمى منهم ما يقارب (71%) منهم لديهم خبرة مرتفعة نسبياً في مجالات عملهم.

وعليه فأن المؤشرات أعلاه توفر دليلاً اولياً لمصدقية الإجابات التي قدمتها عينة الدراسة بشأن الدور الذي تلعبه النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وذلك على أساس أن تلك النظم والمعايير هي من أفضل الركائز اللازمة لبناء نظم الحوكمة المؤسسية في تلك الشركات.

ج. تقييم الأهمية النسبية لدور كل من المحاور الرئيسية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية

وقد استخدم الباحث في هذا التقييم الأوساط الحسابية للفقرات المشمولة في السؤال الخاص بكل متغير من المتغيرات

الأربع الرئيسية وذلك بموجب المقياس النسبي التالي للأهمية النسبية:

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

هام جداً	من 4.5 - 5
هام	من 3.5 - أقل من 4.5
متوسط الأهمية	من 3 - أقل من 3.5
قليل الأهمية	من 2 - أقل من 3
عدم الأهمية	أقل من 2

الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وتحليل بياناتها قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تتألف مما يلي:

- 1- اختبار (كرونباخ ألفا) للتحقق من مصداقية أداة الدراسة.
- 2- اختبار (كولنوروف - سميرونوف) لاستكشاف ما إذا كانت إجابات العينة على أسئلة الاستبانة تحقق شروط التوزيع الطبيعي.
- 3- الوسط الحسابي، كمرجعية أو معيار لقياس الوزن النسبي أو الأهمية النسبية لمضمون كل فقرة من الفقرات المشمولة في أسئلة الدراسة.
- 4- الانحراف المعياري كمؤشر لقياس مدى الاتساق المتوفر بين إجابات عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- 5- حيث إن إجابات عينة الدراسة لا توفر شروط ومتطلبات التوزيع الطبيعي استخدم الباحث نوعين من الأساليب الإحصائية اللامعلمية هي:

1. اختبار nonparmitric Test ، لاختبار الفرضيات الرئيسية.

2. اختبار (كروسكال واليس) Kruskal Wallis Test ، لاختبار الفرضيات الفرعية.

اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اختيار مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، والسبب في ذلك أنه يعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء بسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار على مدى أهمية كل عبارة من العبارات الواردة والمتكونة منها أداة الدراسة.

عرض بيانات عينة الدراسة:

للتعرف على دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة أهمية الفقرة ومستوى الأهمية.

1. تقييم الأهمية النسبية للنظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية للشركات الصناعية المساهمة العامة من خلال الإجابات التي قدمها أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخمس المشمولة في السؤال الأول من أسئلة الاستبانة تتوفر المعلومات التالية في الجدول رقم (3)

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (3) الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
هام	0.68	4.40	1. يوفر البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات
هام	0.56	4.10	2. يوفر نظام المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة
هام	0.63	4.08	3. يوفر المستندات والضوابط المالية للمحافظة على اصول الشركة
هام	0.73	4.07	4. يخدم المساهمين (الأكثريّة، الاقلية) في تحديد حصة كل فئة منها من أرباح الشركة
هام	0.83	4.21	5. يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير
هام	0.44	4.17	الفقرات جميعها كوحدة واحدة

مطالعة بيانات الجدول رقم (3) يتضح ما يأتي:

- يدل الوسط الحسابي للفقرات جميعها كوحدة واحدة (4.17) بأن دور النظام المحاسبي المالي باعتباره وحدة واحدة (هام) كركيزة من ركائز بناء نظام الحوكمة المؤسسية للشركة المساهمة العامة الأردنية.
- كذلك فإن لكل من الزايات التي يوفرها هذا النظام ممثلة بالفقرات الفرعية الخمس دوراً هاماً في بناء هذا النظام مع مراعاة أن الأفضلية كانت للميزة الأولى (الفقرة الأولى) والممثلة في دور النظام المحاسبي في توفير البيانات المالية المستخدمة في إعداد التقارير الخارجية (القوائم المالية المنشورة) التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في عملية اتخاذ القرارات.
- إن الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية التي تراوحت بين (0.83) في الفقرة الخامسة (يوفر المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق جميع معاملات الشركة مع الغير و (0.56) في الفقرة الثانية (يوفر النظام المعلومات التي توفر عنصر الشفافية والإفصاح عن الأداء المالي للشركة) دليل على وجود اتفاق عام بين وجهات نظر أفراد العينة في تقييم الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي في هذا المجال. وبالنظر إلى الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة الذي يساوي (0.44) يدل على اتساق أفراد العينة في استجاباتهم للفقرات مما يدل على أن أفراد العينة مجتمعين يقيمون دور نظام المحاسبة المالي بأنه دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.
- 2. تقييم الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة العامة من خلال احتساب الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الخمس المشمولة في السؤال الثاني من استئنة الاستبانة تتوفر المعلومات التالية في الجدول رقم (4)

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (4) الأهمية النسبية لدراسة النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في توفير شروط ومتطلبات الحاكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
هام	0.80	4.13	6. يوفر المعلومات المناسبة عن الفرص البديلة للاستثمار بما يساهم في تعظيم العائد على استثمارات المساهمين في الشركة
هام	0.56	3.99	7. يوفر المعلومات المناسبة لإدارة الشركة في ممارسة مهامها الأساسية في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات
هام	0.70	3.90	8. يوفر المعايير المناسبة لتقييم أداء العاملين في الشركة بصورة عادلة
هام	0.73	3.88	9. يخدم زبائن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام إدارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية عن طريق بعض الأدوات مثل ABM (الإدارة المبنية على الأنشطة)، BCS (بطاقة الأداء المتوازن).
هام	0.82	4.03	10. يوفر المعلومات المناسبة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي تنفذها الشركة
هام	0.85	4.01	11. يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات
هام	0.82	4.16	12. يعد مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية
هام	0.499	4.01	الفقرات جميعها كوحدة واحدة

توضح بيانات الجدول رقم (4) ما يلي:

- كانت المتوسطات الحسابية لاستجابة الأفراد على فقرات (6-12) التي تراوحت بين (4.16) في الفقرة الثانية عشر (يعد مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لإعداد التقارير الداخلية) و(3.88) في الفقرة التاسعة (يخدم زبائن الشركة من جهة جعلهم محور اهتمام إدارة الشركة في ضبط الجودة والنوعية عن طريق بعض الأدوات مثل ABM (الإدارة المبنية على الأنشطة)، BCS (بطاقة الأداء المتوازن) تشير إلى أن أفراد العينة قد اجمعوا على أهمية دور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في تطبيق شروط الحوكمة المؤسسية.
 - ان متوسط العينة مجتمعة الذي يساوي (4.01) يدل على أن استجابة أفراد العينة مجتمعين يشير أن دور نظام المحاسبة الإداري والتكاليفي يعد دوراً هاماً في تطبيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.
 - إن الإنخفاض النسبي للانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية التي تراوحت بين (0.85) في الفقرة الحادية عشر (يوفر المعلومات المناسبة للتسعير العادل للمنتجات) و(0.56) في الفقرة السابعة (يوفر المعلومات المناسبة لإدارة الشركة في ممارسة مهامها الأساسية في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات) دليل على وجود اتفاق عام بين وجهات نظر أفراد العينة في تقييم الأهمية النسبية لدور النظام المحاسبي الإداري والتكاليفي في هذا المجال، وبالنظر إلى الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة الذي يساوي (0.499) يدل على اتساق أفراد العينة في استجاباتهم للفقرات مما يدل على ان افراد العينة مجتمعين يقيمون دور نظام المحاسبة الإداري التكاليفي بأن له دور هام في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.
- المقارنة بين الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (5) مقارنة بين الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات
1	هام	0.44	4.17	1. دور النظام المحاسبي المالي في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية
2	هام	0.499	4.01	2. دور النظام المحاسبي التكاليفي والإداري في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية

مطالعة بيانات الجدول رقم (5) يتضح ما يلي:

- مع أن دور كل من المتغيرات الرئيسية هام في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية إلا أنه يوجد تفاوت نسبي بسيط بين أهمية هذه الأدوار وذلك كما تدل الأوساط الحسابية المرتبطة بكل متغير منها.

اختبار فرضيات الدراسة

من اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية استخدم الباحث اختبارين إحصائيين لا معلمين هما:

1. اختبار (nonparmitric test) لاختبار الفرضيات الرئيسية.

2. اختبار (Kruskal Wallis Test) لاختبار الفرضيات الفرعية.

وكانت النتائج على النحو المتوضح في الجداول التالية:

1. اختبار الفرضيات الرئيسية

الفرضية العدمية الرئيسية الأولى: لا يوجد للنظام المحاسبي المالي دور في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية .

جدول(6) اختبار الفرضية العدمية الرئيسية الأولى

Binomial Test

	Category	N	Observed .Prop	.Test Prop	.Asymp.Sig (tailed-1)
Group 1 النظام المحاسبي	3=>	5	0.	6.	.000 ^a
Group 2 المالي	3<	83	1.0		
Total		88	1.0		

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (nonparmitric Test) نجد ان أفراد عينة الدراسة قد اجمعوا على أن النظام المحاسبي المالي له دوراً في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة وكان إجماعهم معنوياً عند مستوى دلالة يساوي (0.00) وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

الفرضية العدمية الرئيسية الثانية:

لا يوجد للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دور في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية

جدول(7) اختبار الفرضية العدمية الرئيسية الثانية

Binomial Test

	Category	N	Observed .Prop	.Test Prop	.Asymp.Sig (tailed-1)
Group 1 النظام المحاسبي	3=>	10	1.	6.	.000 ^a
Group 2 الاداري والتكاليفي	3<	78	9.		
Total		88	1.0		

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

من مطالعة نتائج الاختبار اللامعلمي (Binomial Test) نجد ان أفراد عينة الدراسة قد اجمعوا على أن النظام المحاسبي الاداري والتكاليفي له دوراً في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة وكان إجماعهم معنوياً عند مستوى دلالة يساوي (0.00) وبناء عليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

اختبار الفرضيات:

نصت هذه الفرضيات على ما يلي:

H_{01} الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل المؤهل العلمي) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية

جدول(8) اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Test Statistics ^{a,b}

	النظم والمعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة
Chi-Square	3.178
df	3
.Asymp.Sig	365.

a.Kruskal Wallis Test

:b.G roping Variable

المؤهل العلمي

H_{02} الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل التخصص) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية

جدول(9) اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Test Statistics ^{a,b}

	النظم والمعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة
Chi-Square	13.380
df	4
.Asymp.Sig	010.

a.Kruskal Wallis Test

:b.G roping Variable

التخصص العلمي

H_{03} الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل الخبرة) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

جدول(10) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Test Statistics ^{a,b}

	النظم والمعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة
Chi-Square	4.835
df	2
.Asymp.Sig	089.

a.Kruskal Wallis Test

:b.G roping Variable

سنوات الخبرة العملية

Ho₄ الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل طبيعة العمل) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية

جدول(11) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Test Statistics ^{a,b}

	النظم والمعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة
Chi-Square	12.089
df	3
.Asymp.Sig	007.

a.Kruskal Wallis Test

:b.G roping Variable

طبيعة العمل

لهذا استخدم الباحث في اختبار الفرضيات الفرعية الاربعة المشار اليها سابقاً اختبار

Kruskal-Wallis-Test وعند مستوى دلالة أقل أو يساوي (0.05) فكانت النتائج الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع

العامل	Chi- square	درجات الحرية	Sig	نتيجة الاختبار
1.المؤهل العلمي	3.178	3	0.365	قبول
2.التخصص العلمي	13.380	4	0.010	رفض
3.سنوات الخبرة	4.835	2	0.089	قبول
4.طبيعة العمل	12.089	3	0.007	رفض

وفقاً لقاعدة القرار الخاصة بهذا الاختبار التي تنص وفقاً ل (التمييز، وطعمه، 2008 ص 304) على " رفض فرضية العدم (H₀) عندما تكون متجه (Chi-square) المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة (Chi-square) الجدولية، أو إذا كانت قيمة الدلالة (Sig) المحسوبة أقل من أو تساوي قيمة الدلالة المرجعية ممثلة بمستوى معنوية الاختبار. يمكن استنتاج ما يلي:

1. يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى وهذا يعني أنه لا يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة

تعزى إلى المؤهل العلمي حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

2. يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية وهذا يعني أنه يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى عامل التخصص حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

وتعليل الباحث نتيجة الاختبار في جدول رقم (12) في وجود الاختلاف من وجهات نظر عينة الدراسة في أن الفئات المشمولة في عينة الدراسة من تخصصات مختلفة ربما يتفاوت ادراكها لمفهوم الحوكمة المؤسسية وبشكل انعكس على وجهات نظرها تجاه الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير الشروط والمتطلبات اللازمة لتلك الحوكمة

3. يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة وهذا يعني أنه لا يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى عامل الخبرة حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

4. يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة وهذا يعني أنه يوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة تعزى إلى عامل طبيعة العمل حول الأهمية النسبية لدور النظم والمعايير المحاسبية في توفير شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

النتائج:

خلصت نتائج الاختبارات المستخدمة في تقييم دور النظم والمعايير المحاسبية المتبعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي الى ما يلي:

1. أن هناك دوراً ذا أهمية لتلك النظم والمعايير المحاسبية في تطبيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية من وجهة نظر أصحاب المصالح المعنيين في الشركات.

2. أن للنظام المحاسبي المالي المتبع في الشركات دوراً هاماً لأنه يوفر بيانات مالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والاطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرار ويوجد له أثر ذو دلالة إحصائية في تحقيق دور ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

3. أن للنظام المحاسبي الإداري والتكاليفي دوراً هاماً ذا دلالة إحصائية في تطبيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

4. توجد علاقة قوية بين النظم والمعايير المحاسبية ومتطلبات الحوكمة المؤسسية من خلال العمل الذي تقوم به النظم والمعايير المحاسبية في الأعمال المحيطة بالشركة.

5. أن تطور الإفصاح المحاسبي يعتمد على تطوير معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.

6. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل المؤهل العلمي) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية الارع في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية.

7. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية تعود إلى (عامل الخبرة) بين أداء الفئات المشمولة في عينة الدراسة بشأن الأهمية النسبية لأدوار المتغيرات الرئيسية الارع في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية.

8. لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في رأي المشاركين في دور الأبعاد الأربعة في تحقيق متطلبات وشروط الحوكمة المؤسسية تبعاً (لطبيعة العمل) عند مستوى دلالة أقل من أو يساوي (0.05).

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

التوصيات:

1. يوصي الباحث تطوير وتحديث الأنظمة المحاسبية المالية في الشركات المساهمة العامة نظراً لأهميتها القصوى في تدعيم الحوكمة المؤسسية فيها.
2. يوصي الباحث تطوير وتحديث الأنظمة المحاسبية الإدارية والتكاليفية في الشركات المساهمة العامة نظراً لأهميتها القصوى في تدعيم الحوكمة المؤسسية فيها.
3. يوصي الباحث بعمل دراسات تبين أثر تطبيق النظم والمعايير المحاسبية الدولية على القطاعات نفسها في دول الاخرى إن أمكن ذلك لمقارنة أثر النظم والمعايير المحاسبية الدولية على تطبيق الحوكمة المؤسسية فيما بين الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمات المالي وتلك الشركات في البلدان الاخرى.
4. يوصي الباحث بإجراء دراسة على القطاعات الأخرى في المملكة الأردنية الهاشمية ومعرفة الدور الذي تقوم به النظم والمعايير المحاسبية الدولية في تحقيق شروط ومتطلبات الحوكمة المؤسسية.

المراجع:

- (موقع انترنت: eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp.content/uploads/2011/04/42.doc)
- (Rezaee, Z. Kingsley ,O.O and Mimmier, G.(2003), Improving Corporate Governance: The Role of Audit)
(Committee Disclosures, Managerial Auditing Journal.Vo1.18 Issue 6/7, pp: 530-537
- موقع انترنت: المرجع السابق
- خنفر، مؤيد راضي، "أثر تعليمات البنك المركزي على التزام البنوك الأردنية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي رقم (30). المؤتمر العلمي المهني الخامس 24-25 أيلول 2003، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. (موقع انترنت: المرجع السابق)
- سابا، نعيم، أين يقف الاردن من التحكم المؤسسي..؟" المؤتمر العلمي الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين، عمان 24-25/9/2003. (موقع انترنت: المرجع السابق)
- الواكد، ماهر، الحوكمة الرشيدة والمنشآت المالية، مجلة المدقق، العدد (71-72)، حزيران 2007 ص 22. (موقع انترنت: المرجع السابق).
- عبد الله عبد اللطيف عبد الله محمد، دراسة عن مشكلات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القيد والتداول في سوق الأوراق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية). (موقع انترنت: www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/916.doc)
- أيمن عودة المعاني، 2010 الإدارة العامة الحديثة، الأردن، دار وائل للنشر، صفحة 221-222.
- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، يونيو 2007 (موقع انترنت: www.kantakji.com/fiqh/Files/Manage/916.doc).
- عبد الحافظ الصادي، الحوكمة، الحكم الرشيد للشركات 2005، (موقع انترنت: مرجع سابق).
- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، يونيو 2007، (موقع انترنت: مرجع سابق).
- ابراهيم العسيري، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشرق 2007، صفحة 36 (موقع انترنت: مرجع سابق).
- ايمن عودة المعاني، مرجع سابق، صفحة 224-227.
- سليمان مصطفى الدلاهمة، 2008، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، صفحة 18).

اثر الحوكمة على نظم المعلومات المحاسبية

- احمد حلمي جمعة وآخرون، نظم معلومات محاسبية دار الياية للنشر والتوزيع، عمان-الاردن 2008، صفحة 14 (موقع انترنت: www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=23411#UMjIveQU-SP)
- احمد حلمي جمعة؛ مرجع سابق صفحة 4.
- محاسب أحمد أمين، نظم معلومات محاسبية واجبات محلل النظم ومصمم نظم معلومات محاسبية، (موقع انترنت: المرجع السابق).
- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الياية للنشر والتوزيع عمان - الاردن 2008، صفحة 29 (موقع انترنت: المرجع السابق).
- سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة صفحة 201 (موقع انترنت: المرجع السابق).
- موقع انترنت: المرجع السابق: par: Romney Steinbart. Paul J, "Accounting information systems, 9th ed, 2000, p12"
- محمد احمد ابراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (موقع انترنت: المرجع السابق).
- مقال علمي منشور بالعدد 30 من مجلة المحاسب التي تصدرها، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، أكتوبر، صفحة 26-28 والمقال ملخص بحث منشور بالمجلد الثاني للمؤتمر العلمي لكلية تجارة جامعة الاسكندرية، سبتمبر 2005.
- مطر، محمد (2004)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر الطبعة الأولى، عمان ، الاردن
- حجازي، محمد عباس(2003) المحاسبة الإدارية ، القاهرة مكتبة عين شمس.